مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الرابع - أبريل ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

على العهد باقون ولو طبّع المطبعون

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير
أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير
أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول
حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني
هلا عبدالله

سكرتير التحرير
ربيع ديركي

المخرج الفني
محمد صلاح عبدالرحيم

مصمم الغلاف
جيفارا عبد القادر

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

جدلية العلاقة بين فلسطين والكويت

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير
ص ٧

لبنان بين العدوان الصهيوني وجرائم سلطة الانهيار والافقار

بقلم: محمد المولى
نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني
ص ١٢

تضامناً مع الشعب الفلسطيني

بقلم: د. كريمة الحفناوي
كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري
ص ١٤

فلسطين في قلب الحراك الشعبي الأردني

بقلم: د. نهاية برقاوي
رئيسة رابطة المرأة الأردنية/ رما
ص ١٦

شعوب أميركا اللاتينية وحكوماتها اليسارية تتضامن مع غزة

بقلم: موريس نهرا
كاتب وباحث، رئيس جمعية الصداقة اللبنانية - الكوبية
ص ١٨

- **المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضرورة عن رأي مجلة تقدُّم.**
- **ترتيب المواد يخضع لضرورات الاخراج الصحافي.**

شؤون اقتصادية

رؤية الحزب الشيوعي المصري للإنقاذ الاقتصادي والتنمية

(ضرورات التحول من التبعية إلى الاستقلال)

بقلم: حسن بدوي
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

ص ٢٤

خلق وظيفة مقابل قتل مئات الوظائف

بقلم: أحمد ديركي
كاتب وإعلامي

ص ٢٦

سياسة

أبعاد الحضور العسكري الفرنسي في البحر الأحمر

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

ص ٢٠

شؤون دولية

كيف عهدت أوروبا إلى أفريقيا بحراسة الحدود

الاتحاد الأوروبي يُعسكِر حدود أفريقيا الداخلية ليكبح الهجرة مُهملاً حقوق الإنسان

«تقرير صحافي»: اندريا بوبوفيشى
ترجمة: يوسف شوقي

ص ٢٢

داخل العدد

رأي «تقدُّم»

الكويت ما بعد الانتخابات

ص ٥

المرأة

كيف يستغل النظام الرأسمالي العمل المنزلي غير المأجور؟

بيداء

ص ٢٨

وجوه وأحداث

الكويت: مئة عام من الانتخابات

ص ٣٠

• العدد الرابع • أبريل ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

الكويت ما بعد الانتخابات

على الرغم من كون الانتخابات النيابية الأخيرة، التي جرت في الكويت يوم الرابع من أبريل/نيسان ٢٠٢٤، هي الانتخابات الثالثة التي تجرى خلال أقل من سنتين، ومع أنها أجريت خلال أيام العشر الأواخر من شهر رمضان، إلا أنّ نسبة المشاركة بالتصويت فيها لم تنخفض عما كانت عليه في الانتخابات الثلاث الأخيرة، التي لم تقل عن ٦٠٪، وإن لم تكن نسبة تغيير المقاعد فيها كبيرة، فهي لم تتجاوز ٢٠٪.

ولعلّ هناك اختلافاً جزئياً في نتائج الانتخابات الأخيرة عن نتائج الانتخابات في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ يمكن ملاحظته على مستوى اشتداد استقطاب مركزي القوى المتنافسين داخل مواقع السلطة لمجاميع من النواب... وكذلك عبر تراجع التمثيل النيابي للحركة الدستورية الإسلامية «حدس» الممثلة لخط الإخوان المسلمين، وبداية عودة التمثيل النيابي للمحسوبين على التيار الوطني التاريخي بعد فوز النائب محمد جوهر حيات، ولكن السمة الطاغية على النتائج تبرز على مستوى غلبة التمثيل النيابي الطائفي والقبلي، والطابع الفردي للعملية الانتخابية وللعمل البرلماني.

وهناك الآن استحقاقات حكومية ونيابية ليس من الواضح كيف ستتجه ترتيباتها؟ حيث يقع في مقدمتها التشكيل الحكومي الجديد، الذي ليس من الواضح ما إذا سيكون مختلفاً عن التشكيل الحكومي الأخير، أم هو امتداد له... ويليه استحقاق انتخابات رئاسة مجلس الأمة، وما إذا كانت الحكومة ستشارك فيها؟ أم ستواصل موقفها الحيادي تجاهها مثلما فعلت في آخر مجلسين؟ ومَنْ سيكون الرئيس؟... وبعد ذلك كيفية تعامل الحكومة مع المجلس من حيث احتمال تكرار ما حدث من تعاون بين المجلس المنحل وحكومة أحمد النواف؟ أو عودة الصدام بين المجلس والحكومة، ما قد يؤدي إلى استقالة الحكومة أو حلّ المجلس، أو ربما يفتح الأبواب أمام أزمة أخطر؟

وبالنسبة لنا فإنّ اهتمامنا موجّه نحو كيفية تعامل المجلس مع الحكومة، تحت ضغط الرأي العام الشعبي من جهة وضغط السلطة من جهة أخرى إزاء أربعة عناوين خلافية أساسية:

أولها، كيفية التعامل مع الميل المتزايد نحو الاستبداد والتضييق على الحريات السياسية، وما إذا كان المجلس سيتصدى لهذا الميل؟ أم سيرضخ له؟

ثانيها، كيفية تعامل النواب مع أجواء الشحن العنصري والتوجهات الحكومية بشأن قضايا الجنسية الكويتية، وما إذا كان سيتم احتواء ذلك أو تأجيجه.

ثالثها، التصدي للميل نحو التماهي مع سياسات ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني.

رابعها، مدى الاستجابة للمطالبات الشعبية بتحسين مستوى المعيشة، وطبيعة الوجهة الاقتصادية - الاجتماعية للحكومة المقبلة فيما يتصل بالمكتسبات الاجتماعية الشعبية والخصخصة وغيرها.

ذلك أنّ هذه القضايا هي التي ستحدد ما إذا كنا أمام فترة تعاون واستقرار؟ أم أننا مقبلون على أزمة جديدة مع كل ما تنطوي عليه من قلق واضطراب؟

«هيئة التحرير»

30 آذار

يوم الأرض الخالد

MARCH 30TH .. THE LAND DAY

تقدُّم
TAQADOOM

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير

جدلية العلاقة بين فلسطين والكويت

مقدمة:

العلاقة بين فلسطين والكويت وبين الفلسطينيين والكويتيين علاقة كان لها ولا يزال ما يميّزها... علاقة مرّت عبر مراحل تطورها بالعديد من النقلات والتبدلات وشهدت ما شهدته من تطورات وتناقضات، وواجهت ما واجهته من تحديات ومنعطفات وتعقيدات، شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة أو علاقة اجتماعية أو تاريخية أو سياسية أخرى... وهنا ألقي نظرة على جدلية العلاقة بين فلسطين والكويت.

العام والخاص في العلاقة الفلسطينية الكويتية

إنّ الأساس الموضوعي للعلاقة الجدلية بين الشعبين العربيين الفلسطيني والكويتي يستند إلى كونهما شعبين ينتميان إلى الأمة العربية، هذه الأمة التي ابتليت بالاحتلال والتجزئة والتفتيت وهيمنة قوى الاستبداد والفساد والتبعية عليها في ظل كيانات قطرية نال معظمها استقلاله الشكلي لكنه لا يزال خاضعاً للهيمنة الإمبريالية، فيما بقيت فلسطين تحت الاحتلال، وهي اليوم الجزء الوحيد في العالم، وليس فقط في وطننا العربي، الذي لا يزال خاضعاً للاحتلال الاستعماري الاستيطاني المباشر عبر كيان غاصب عدواني توسعي زرعته الإمبريالية في منطقتنا ليشكّل قاعدة متقدمة لها تؤدي دوراً وظيفياً لحماية المصالح الإمبريالية، ولإحكام قبضة الهيمنة الغربية على بلداننا وشعوبنا، ولمواصلة نهب ثرواتنا والسيطرة على مقدراتنا، ولعرقلة تحررنا، ولتنفيذ المخططات والمشروعات الإمبريالية في هذا الجزء من العالم، ومن بين تلك المخططات ضرب حركة التحرر الوطني والقومي والاجتماعي العربية وعرقلة إعادة توحيد أمتنا ضمن كيان سياسي وحدوي أو اتحادي أو حتى كونفدرالي... في ظل هذا الإطار يمكن النظر إلى مسار العلاقة بين الكويت وفلسطين وتطورها بغض النظر عن المسافة الجغرافية الفاصلة بين البلدين والتفاوت الواضح في مستويات تطور المجتمعين.

إنّ تاريخ القضية الفلسطينية، ومعه تاريخ العلاقة الفلسطينية الكويتية، لا يبدأ بنكبة ١٩٤٨، بل يعود إلى ما قبلها، ويعود على نحو خاص إلى ما بعد وعد بلفور المشؤوم، الذي سبق النكبة بأكثر من ثلاثة عقود من الزمن اشتدت خلالها المؤامرات والضغوط الاستعمارية، وتحوّلت فيها فلسطين من بلاد يديرها الانتداب البريطاني كصيغة للاستعمار الغربي إلى وطن مغتصب ومحتل، وتحوّلت فيها الصهيونية من فكرة مبنية على أساطير توراتية رغم لبوسها

غير الديني، لتصبح حركة هجرة استيطانية منظمة تحت رعاية إمبريالية، وصولاً إلى فرضها ككيان غاصب محتل مزروع على الأرض العربية.

البدايات

لم تكن فلسطين، وبلاد الشام عموماً، مجهولة عند الكويتيين، ذلك أنّ الكويت في أواسط القرن الثامن عشر كانت هي نقطة انطلاق القوافل التجارية المحمّلة بالبضائع، سواء تلك الواردة عبر البحر إلى مينائها أو الواصلة إليها أسواقها عبر خطوط التجارة البرية وسير القوافل الممتدة من جنوبي الجزيرة العربية وشرقها، ليتم نقلها إلى العراق وبلاد الشام... ويذكر المؤرخون أنّ إحدى تلك القوافل في العام ١٧٥٨ كانت تضم خمسة آلاف جمل يحرسها ألف رجل، فيما تستغرق رحلتها الشاقة عبر الصحراء نحو شهر ونصف الشهر (يعقوب يوسف الحجي، الكويت كما عرفتها، ٢٠١٣، ص. ص ١٣-١٤).

وعندما نعود إلى بداية العشرينات من القرن العشرين، أي قبل نحو قرن من الزمن وبُعيد سنوات قلائل من وعد بلفور، حينما كانت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني والكويت خاضعة للحماية البريطانية شأنهما في ذلك شأن معظم البلاد العربية الخاضعة للهيمنة الاستعمارية الغربية المباشرة، نجد أنّ المؤرخين يشيرون إلى أنّ وفداً برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ضم أمين التميمي ورشيد الحاج إبراهيم زار الكويت حينذاك لجمع التبرعات لإعمار المسجد الأقصى، وتلتها زيارة أخرى للحاج أمين الحسيني إلى الكويت في العام ١٩٣٥ ضمن جولة عربية له (أ.د. فلاح عبدالله المديرس، تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية وأثر الاحتلال العراقي عليها، الكويت ٢٠٠٨، دار

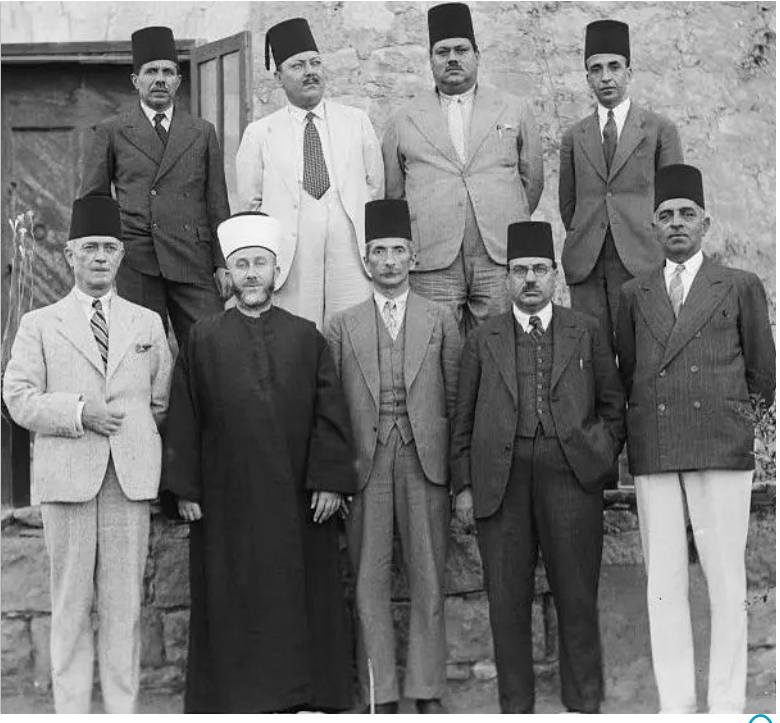

الحاج أمين الحسيني مفتي القدس

قرطاس للنشر، ص. ٩).

لقد تفاعل الكويتيون مبكراً مع القضية الفلسطينية، ففي العام ١٩٣٣ أرسل عدد من الشباب الكويتي رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت يحتجون فيها على سياسة التنكيل بالفلسطينيين التي مارستها سلطات الانتداب البريطاني... أما عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في العام ١٩٣٦ فقد جمع الكويتيون التبرعات المالية دعماً لها، وشكلوا في أكتوبر من ذلك العام أول لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني ضمت سبع شخصيات وطنية كان على رأسها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وأقامت تلك اللجنة اجتماعاً تضامنياً مشهوداً ... وتورد الوثائق البريطانية في ذلك العام أنه بعد نشر تقرير لجنة بيل، الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات، فقد تحرك الوطنيون الكويتيون وأرسلوا برقيات احتجاج إلى مجلس العموم البريطاني وعصبة الأمم ووزير المستعمرات البريطاني والمقيم السياسي في الخليج، ولم يكتف الوطنيون الكويتيون بذلك، وإنما قاموا بتهريب السلاح إلى ثوار فلسطين عن طريق العراق، مثلما يذكر ذلك أكرم زعيتر في يومياته.

وفي سياق العلاقة بين فلسطين والكويت خلال

المعلمون الفلسطينيون

ثلاثينات القرن العشرين، فقد بادر مجلس المعارف في الكويت، وهو مجلس مشكّل من الأهالي، إلى مخاطبة مفتي فلسطين رئيس "الهيئة العربية العليا" الحاج أمين الحسيني لإرسال مدرسين إلى الكويت، وقد استجاب المفتي لذلك الطلب، الذي حاول البريطانيون عرقلة تنفيذه، ثم اكتفوا بمنع منح سمة سفر إلى أحد المعلمين الفلسطينيين المرشحين للتدريس في الكويت وهو ذو الكفل عبداللطيف بسبب نشاطه السياسي، وشكّلت البعثة التعليمية الفلسطينية الموفدة إلى الكويت نقطة تحوّل هامة ليس على مستوى العلاقة بين الشعبين، وإنما على مستوى تطوير التعليم في الكويت.

وتكررت زيارات الوفود الشعبية الفلسطينية إلى الكويت وإقامة التجمعات التضامنية مع القضية الفلسطينية، وكان بينها زيارة وفد برئاسة فخري البارودي إلى الكويت في أبريل من العام ١٩٣٨ لجمع التبرعات، والاجتماع التضامني، الذي دعا له الوطنيون الكويتيون حيث منعت السلطات إقامته واعتقلت عدداً من الداعين له.

وفي ديسمبر من العام ١٩٤٧ بعد قرار التقسيم جرى منع مظاهرة احتجاج طلابية، ولكن في المقابل تم تنظيم حملة تبرعات لدعم القضية الفلسطينية بلغت حصيلتها نصف مليون روبية.

ونأخذ بعين الاعتبار ونحن نتابع تلك البدايات للعلاقة بين فلسطين والكويت حجم ضغوط السيطرة الاستعمارية البريطانية وسطوة المشروع الاستيطاني الصهيوني من جهة، وواقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي كانت تعانيه المجتمعات العربية من جهة أخرى، وصعوبات الاتصال والتواصل من جهة ثالثة.

ما بعد النكبة: التراكم الكمي

تمثّل نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ منعطفاً خطيراً ليس في تاريخ القضية الفلسطينية فحسب، بإقامة الكيان الصهيوني، وإنما هي منعطف خطير في التاريخ العربي عموماً وضمن مسار صراع القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية العربية مع قوى التحرر الوطني العربية.

وعلى مستوى العلاقة بين فلسطين والكويت، فقد كانت النكبة بداية نزوح أعداد كبيرة نسبياً من اللاجئين الفلسطينيين إلى الكويت وإقامتهم

فيها، ومع أنه ليست هناك احصاءات رسمية لعدد السكان في الكويت لعام ١٩٤٨، ولكننا عندما نعود إلى أول إحصاء رسمي للسكان جرى في الكويت عام ١٩٥٧ بعد النكبة بتسعة أعوام نجد أنّ عدد الفلسطينيين (مدمجاً معهم حملة الجنسية الأردنية) في الكويت بلغ حينذاك ١٥١٧٣ نسمة من بين إجمالي السكان وعددهم ٢٠٦٤٧٣ نسمة، أي نحو ٧,٣ بالمئة من السكان، وكان الفلسطينيون حينذاك يمثلون ثالث أكبر الجاليات المقيمة في الكويت من حيث العدد يسبقهم العراقيون ثم الإيرانيون، وتضاعف هذا العدد في إحصاء ١٩٦١ إلى ٣٧٣٢٧ نسمة، وقفز في إحصاء ١٩٦٥ إلى ٧٧٧١٢ نسمة، ليشكّل الفلسطينيون في الكويت ما نسبته ١٦,٦ في المئة من إجمالي السكان، وواصلت هذه النسبة ارتفاعها في الاحصاءات اللاحقة حتى ما قبل الغزو.

وبحكم حاجة الكويت إلى الكوادر والكفاءات المتعلمة والمدربة وذات الخبرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي فيها، وبحكم ما تميّزت به الجالية الفلسطينية في الكويت من قدرات، نجد أنّ العديد من المواقع القيادية في الإدارة الحكومية قد شغلها الفلسطينيون، وبينهم: خليل شحيبر – القيادي في الشرطة، طلعت الغصين – أمين سر مجلس الإنشاء، فاروق القدومي- المدير في الصحة، هاني القدومي في الجوازات والإقامة، عبدالمحسن قطان وكيل وزارة الكهرباء، وغيرهم كثيرون.

وبين الفلسطينيين العاملين في الكويت شخصيات ذات مواقع وأدوار نضالية وسياسية وفكرية وثقافية وإعلامية بارزة يقف في مقدمتهم ياسر عرفات المهندس في الأشغال، وصلاح خلف المعلم في إحدى المدارس، وغسان كنفاني الأديب الذي كان يعمل في حقل التعليم، وناجي علوش الكاتب الشهير والقيادي في حزب البعث حينذاك،

مؤسسو فتح

وبشير البرغوثي وإسحاق الخطيب القياديان الشيوعيان اللذان أبعدا عن الكويت في الخمسينات، والمناضلة ليلى خالد، وشقيقها محمد خالد، والفنان ناجي العلي، والشخصية الثقافية التي ساهمت لاحقاً في تأسيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب صدقي حطاب، وسكرتير تحرير مجلة الهدف نجيب عبدالهادي، ومدير تحرير صحيفة الطليعة محمد نصر، والأديب المعروف وليد أبوبكر، وتوفيق أبو بكر المعلم والقيادي السابق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وزهير الكرمي، والدكتور عبدالله الدنان، وعبدالعزيز السيد، وغيرهم كثر... وبالتأكيد فقد كان لتلك الكوكبة من الشخصيات النضالية والسياسية والفكرية والثقافية والإعلامية تأثير ملموس على المجتمع الكويتي رافقه تفاعل حيّ للفلسطينيين في الكويت مع قضايا المجتمع الكويتي، التي لم يكونوا بمعزل عنها، بل أنّ بعضهم كان جزءاً من تنظيمات سياسية ناشطة على الأرض في الكويت، فناجي علوش كان قيادياً في منظمة حزب البعث في الكويت الذي يقوده حمد اليوسف العيسى، وأعضاء حركة القوميين العرب من الفلسطينيين في الكويت أمثال غسان كنفاني وليلى خالد

وشقيقها محمد خالد كانوا جزءاً من فرع التنظيم ذاته في الكويت بقيادة الدكتور أحمد الخطيب، بل لقد كانت الخلايا الحركية مدمجة أول الأمر ثم جرى تقسيمها إلى فرع فلسطيني في الكويت وفرع كويتي، وعلى سبيل المثال فقد لعب محمد خالد دوراً مهماً في الدورات التثقيفية للكوادر الكويتية الشابة في حركة القوميين العرب، وله الفضل في نقل بذور الفكر الماركسي إلى بعض عناصر المجموعة اليسارية منهم، التي انشقت لاحقاً عن الحركة ضمن ملابسات متنوعة في العام ١٩٦٨، كما يذكر الباحثون في الحركات الإسلامية دور المجموعة الفلسطينية للإخوان المسلمين ضمن مجموعات الجماعة في الكويت، حيث يشير د. علي فهد الزميع في الجزء الأول من كتابه الهام "الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الكويت" إلى أنّ "المجموعة الفلسطينية بالكويت هي أقوى فصائل الإخوان، وأكثرها استقراراً نتيجة للوجود الفلسطيني الضخم في الكويت، وبسبب كون جماعة الإخوان الفلسطينية الأم في فلسطين المحتلة والأردن لم تعانِ من أية أزمات سياسية أو صدامات مباشرة، كما كان حال منظمات الإخوان الأخرى في مصر وسوريا والعراق، وقد وفّر هذا – بدون شك- للفصيل الفلسطيني درجة من الاستقرار الضروري للنمو والتطور، كان من القادة البارزين لهذه المجموعات في عقدي الستينيات والسبعينيات: "د. حسن عبدالحميد" و: "عمر أبو جباره"، و"د. عبدالله أبو عزّة". (ص. ١٦٥)، ويكشف أنّه كان هناك مكتب إقليمي هو أقرب إلى مكتب تنسيقي بين فصائل الإخوان في الكويت في ظل استقلال تلك الفصائل.

ومن جانب آخر فقد كانت القضية الفلسطينية والنكبة تحديداً هي شرارة تأسيس حركة القوميين العرب في صفوف خريجي الجامعة الأميركية في بيروت وطلبتها في بداية الخمسينات بقيادة الدكتور جورج حبش ومشاركة رفاقه الآخرين وبينهم الدكتور أحمد الخطيب، الذين أسسوا فروعها في بلدان المشرق العربي.

وعلى نحو جدلي فقد كانت الكويت في المقابل هي البيئة المناسبة، التي أتاحت الفرصة أمام تشكّل نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وهذا ما يوضحه أبو إياد، صلاح خلف في كتاب مذكراته "فلسطيني بلا هوية" الصادر عن "شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع" عندما قال: "كانت الكويت أحد الاستثناءات القليلة على القاعدة. فطالما أبدى شعب وحكومة هذه الدولة الصغيرة تعاطفاً ودعماً إزاء الفلسطينيين..."(ص. ٧٣).

بل لعل الكويت كانت هي البلد الأول الذي سمح بإجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأول في العام ١٩٦٤، وقامت باقتطاع ما نسبته ٥ في المئة من رواتب موظفي الدولة الفلسطينيين لصالح "الصندوق القومي الفلسطيني" وسمحت بتأسيس فروع للعديد من المنظمات الشعبية الفلسطينية، ومن بينها:

الاتحاد العام لعمال فلسطين، الذي بدأت أولى تكويناته في الكويت منذ العام ١٩٥٩، وتشكّل المجلس النقابي الفلسطيني الأول في الكويت في أكتوبر ١٩٦٣، وكان من بدايات أنشطته تنظيم تظاهرة احتجاج للعمال الفلسطينيين في شركة مرسيدس (الفلسطينيون في الكويت ص. ١٢٧)، وانضم فرع الكويت رسمياً إلى الاتحاد العام لعمال فلسطين في العام ١٩٦٤ وشارك في المؤتمر الأول للاتحاد في القاهرة في العام ١٩٦٥ بوفد ضم أربعة عشر عضواً، وتنامى أعضاء الفرع من ٥٠٠ عضو في ١٩٦٠ إلى عشرة آلاف عضو في العام ١٩٦٥.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: محمد المولى
نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني

لبنان بين العدوان الصهيوني وجرائم سلطة الانهيار والافقار

مع بلوغ أزمة الرأسماليّة ذروة تفاقمها، وفقدان القوى الإمبرياليّة بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة إمكانية التحكّم الكليّ بتناقضات نظامها الأحاديّ القطبيّة، وفرض سياساتها على العالم، فإنها تمضي قدماً في محاولات التوسّع الخارجيّ - ضد كل من يهدّد زعامتها من الدول الصاعدة - من أجل نهب ثروات الشعوب وإخضاعها كحاجة ملحة لمعالجة أزمة رأسماليتها. وقد توسّلت لتحقيق أهدافها كل أشكال العدوان، بما فيها الانخراط المباشر في حروب إستعماريّة، آخرها ما يحصل اليوم في حماية الكيان الصهيونيّ ودعمه في حرب الإبادة الجماعيّة التي يشنّها ضد الشعب الفلسطينيّ ومقاومته.

ويتأكّد اليوم، وبعد ما يقارب ستة أشهر على بدء العدوان الصهيونيّ على غزّة وصمود الشعب الفلسطينيّ ومقاومته، رغم المجازر والحصار والتدمير وصول حكومة الكيان الصهيونيّ الفاشيّ إلى مأزق سياسي وعسكري يتمثّل في فشل تحقيق أهداف العدوان بتصفية القضيّة الفلسطينيّة. لقد أصبحت هذه القضيّة قضية أمميّة وفي الواجهة السياسية، وازداد التضامن العالميّ غير المسبوق مع الشعب الفلسطينيّ. وفي المقابل تزايدت عزلة "إسرائيل" الدوليّة ومعها الولايات المتّحدة الأميركيّة التي اضطرت للامتناع عن التصويت في القرار الأخير لمجلس الأمن الدوليّ رغم أنّه جاء ناقصاً، بعدم ربطه بالبند السابع، وكذلك في قرار محكمة العدل الدولية الذي وضع الكيان الصهيونيّ في قفص الاتهام باعتباره كياناً ينفّذ حرب إبادة جماعيّة ضد الشعب الفلسطينيّ.

وقد يكون الأفق القادم للحرب العدوانيّة على غزة أكثر خطورة مع استمرار النهج الإجرامي وارتكاب المذابح بحق الشعب الفلسطيني عبر قرار نتنياهو باقتحام رفح، رغم وجود ١,١ مليون فلسطينيّ في هذه الرقعة الجغرافيّة الصغيرة، وذلك بهدف تهجيرهم إمّا إلى مصر، أو عبر البحر، مستفيداً من الميناء العائم الذي تقيمه الولايات المتّحدة على شاطئ غزّة، ومن الضوء الأخضر الذي أعطته له بإستمرار الحرب لتحقيق إنتصار لا يزال يفتّش عنه حتى الآن، كي يندفع بعد ذلك باتجاه استكمال تنفيذ مشروع حكومته في التهجير الكامل للشعب الفلسطينيّ، وإقامة دولة التطهير العرقيّ، الدولة القوميّة الصهيونيّة، كهدف أول، فإذا ما تعذّر ذلك ولم يتحقّق بالتهجير، فالهدف الثاني هو إقامة دولة الفصل العنصريّ كما كان عليه الحال في دولة الابارتايد في جنوب أفريقيا. أما الكلام عمّا يسمّى "حلّ الدولتين" على لسان الرئيس الأميركيّ فهو لذرّ الرماد في العيون، إذ لم يعد هناك من مقوّمات للدولة الفلسطينية على أرض الواقع، فالدولة الفلسطينية التي نراها هي دولة تتحقق بالكفاح

والنضال المتعدّد الأشكال، دولة تأتي بالمقاومة وبالتحرير.

وبمثل هذا الهدف الواضح، وفي ظل عدم وجود موازين قوى تفرض وقف إطلاق النار، وكسر الحصار الخانق، ومشاركة أنظمة التطبيع العربي في هذه الجريمة، وصمت بعضها الآخر، فإن مسؤولية تاريخية تقع على عاتق كل أحرار العالم، وبخاصة على القوى الوطنية والتقدمية واليسارية العربية تتمثّل بضرورة إثبات حضورها في هذه المعركة باعتبارها معركة تحرّر وطنيّ تستوجب استخدام كل أشكال النضال، بما فيها المقاومة المسلّحة، تحقيقاً لمتطلبات إسقاط الخطة الأميركية – الصهيونية، وخروج المقاومة الفلسطينية منتصرة في المعركة.

وهذا يعني استنهاض دورها، وتوحيد طاقاتها، في مقاومة العدوان والإحتلال وكسر الهيمنة وفكّ التبعية بالترابط مع مواجهة نظم التبعيّة والتطبيع والقمع والإستبداد السياسيّ والاجتماعيّ، والمساعدة على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتوسيعها، وفق برنامج نضالي وإشراك كل الفصائل الوطنية الفلسطينية، كي تقود المواجهة وقيادة الصراع مع العدو، فلا حلّ أمام الشعب الفلسطيني إلّا النضال المتعدّد الأشكال على درب التحرير من أجل حقّ العودة وإقامة الدولة الوطنيّة الفلسطينيّة، العلمانيّة والديمقراطيّة، لجميع المواطنين، على كامل التراب الوطنيّ الفلسطينيّ وعاصمتها القدس.

ومن واجب اليسار العربيّ العمل على تأمين الدعم المتعدّد الأشكال للانخراط في العمل المقاوم مشاركةً ودعماً ووفق الظروف، ذلك أن تجديد حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة، وحلّ أزمتها وأزمة قيادتها، لا بدّ أن يولد من رحم "مقاومة عربيّة شاملة" على المستويين الوطني والقومي.

نشر بالتزامن مع مجلة النداء اللبنانية

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. كريمة الحفناوي

كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري

تضامناً مع الشعب الفلسطيني

خرج الشعب المصري بالملايين تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية وطلبة وطالبات المدارس الثانوية، وطلبة الجامعات والنساء والرجال والشيوخ تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وانتفاضته الثانية عام ٢٠٠٠، عقب اقتحام الصهيوني شارون للمسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ وحمل المتظاهرون صورة الطفل الشهيد محمد الدرة وعلا صوت الهتاف:

بالروح بالدم نفديك يا أقصى
وحياة دم محمد درة راح تعود القدس حرة
أول مطلب للجماهير قفل سفارة "إسرائيل"
هنرددها جيل ورا جيل بنعاديكى يا "إسرائيل"

وتكونت في ذلك الوقت "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية"، من كافة القوى الوطنية المصرية ومن النقابات والأحزاب ومن الشخصيات العامة من السياسيين والمفكرين والمثقفين والفنانين، وقامت بدور كبير في جمع المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء وتسيير القوافل الغذائية مصاحبة بقوافل بشرية إلى معبر رفح.

ورفعت المظاهرات هتافات:

يا حكومات عربية جبانة التطبيع عار وخيانة
حصار غزة عار وخيانة تصدير الغاز عار وخيانة
بالهلال وبالصليب راح نفدي القدس الحبيب
بالروح بالدم نفديكى يا فلسطين

واستمر دور اللجنة الشعبية في الأعمال الجماهيرية الواسعة من تظاهرات ووقفات احتجاجية، واعتصامات مناهضة للعدوان الصهيوني المتكرر، على الشعب الفلسطيني على غزة وعلى أهالي الضفة الغربية طوال هذه السنوات وحتى طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

وبجانب اللجنة الشعبية تكونت لجان كثيرة منها لجنة المقاطعة التي لعبت دوراً هاماً في مقاطعة البضائع الصهيونية ومقاطعة منتجات الدول التي تساند الكيان الصهيوني وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا، بجانب لجنة مناهضة التطبيع والصهيونية، واللجنة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية والتي شرفت برئاستها عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

كما هب الشعب المصري مسانداً للمقاومة ضد العدوان الصهيوني على جنوب لبنان في صيف ٢٠٠٦، واستمرت الحركة الجماهيرية المصرية، في رفض ما يقوم به العدو من حصار غزة وبناء الجدار العازل ولم تكتف الحركة الجماهيرية بالتظاهرات وعقد المؤتمرات وإصدار البيانات فقط ولكنها قامت بنضال قانوني من خلال رفع قضايا أمام محاكم مجلس الدولة ضد تصدير الغاز للكيان الصهيوني، وضد منع مصاحبتنا لقوافل المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

استمر عمل اللجان الشعبية الداعمة للشعب الفلسطيني، في جميع محافظات مصر بشكل واسع، ولم يتم التضييق عليها إلا قليلاً، في عصر

الرئيس الراحل حسني مبارك.

الشعب المصري يرفض التطبيع مع العدو الصهيوني واتفاقية "كامب ديفيد"

ولكن في العشر سنوات الأخيرة منذ ٢٠١٤، وحتى الآن ازداد التضييق الأمني على الحركة الجماهيرية المصرية لحد المنع، والسماح فقط بالتعبير عن الرأي، من خلال عقد ندوات داخل جدران مقرات الأحزاب أو النقابات، وأيضا زادت حركة اعتقالات المواطنين والمواطنات، الذين يستخدمون حقهم الدستوري، في التعبير السلمي عن رأيهم المعارض لسياسات النظام.

إن الشعب المصري يرفض التطبيع مع العدو الصهيوني ويرفض اتفاقية "كامب ديفيد" التي تم إبرامها مع الكيان الصهيوني العنصري المحتل ١٩٧٩، ويعرف الشعب المصري أن القضية الفلسطينية قضية أمن قومي مصري وعربي، كما ترفض كافة الشعوب العربية التطبيع وتتضامن مع حق الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة.

منذ قيام عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، (رداً على الجرائم اليومية التي ترتكبها الحكومة الصهيونية المتطرفة، ويرتكبها المستوطنون المسلحون المحتلون للأراضي الفلسطينية)، يقوم الكيان الصهيوني بالعدوان المستمر على الفلسطينيين العزَّل حيث ألقى آلاف الأطنان من المتفجرات والقنابل على رؤوس النساء والأطفال والشيوخ، وكل أهالي قطاع غزة، كما يقوم بتدمير المنازل والمستشفيات والمساجد، بجانب دك وهدم مدارس الأونروا التي يلجأ السكان إليها هرباً من القتل. كما يقوم العدو الصهيوني، بقطع المياه والكهرباء، ومنع الغذاء والدواء عن قطاع غزة، مما يهدد بموت أهالي القطاع وموت محقق للجرحى والمصابين.

إن ما تقوم به حكومة الاحتلال العنصرية، من تجويع الشعب الفلسطيني، وحصاره، وتهجيره قسرياً، جريمة ضد الإنسانية، ويعتبر نكبة أخرى بعد نكبة ١٩٤٨.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. نهاية برقاوي
رئيسة رابطة المرأة الأردنية/ رما

فلسطين في قلب الحراك الشعبي الأردني

تشكل فلسطين في الوعي الأردني محور القضايا الوطنية، إذ لا يختلف اثنان على مركزية القضية الفلسطينية، وتربعها على عرش اهتمامات المواطن الأردني، وانا لا ابالغ مطلقاً إذا قلت إن غالبية الأردنيين ومن شتى المنابت يقدمونها على قضية الخبز والمعيشة، وذلك لأسباب كثيرة أولها وحدة الدم، وحدة التاريخ ووحدة المصير وقرب الجغرافيا ولا يمكن أن ننسى العامل الديني لما تعنيه فلسطين من قدسية دينية للمكونين الأساسيين للأردنيين، الإسلام والمسيحية، وذلك لوجود المقدسات الدينية المتمثلة في المسجد الأقصى وما يعنيه للمسلمين من قيمة دينية فهو قبلتهم الأولى وثالث الحرمين الشريفين ومسرى ومعراج النبي محمد عليه السلام وكذلك كنيستي المهد والقيامة ورمزيتيهما في ميلاد وقيامة الفدائي الفلسطيني الأول، السيد المسيح عليه السلام، وكذلك، وبعد كل هذا، الارتباط الاقتصادي بين البلدين الشقيقين، ولذا، فنحن كأردنيين ندرك تماماً أن أي خطر يحدق بفلسطين، حتماً لنا منه نصيب ونصيب قد يتساوى مع أشقائنا هناك، وندرك أيضاً ان مطامع الصهاينة لا تقف على حدود النهر بل تتخطاها، ولا يخفى على أي متابع للحركة والفكر الصهيوني خطط ومعتقدات وأحلام الكيان، وليس آخرها استعراض النتن ياهو خريطة للكيان ومن على منبر الأمم المتحدة، والتي تلغي وجود الدولة الأردنية، بل وتمتد إلى مصر وكذلك إلى الفرات.

لكل هذا ليس صدفة أن يقوم الشارع الأردني بكل قواه الحية بحراك ومطالبات أقلها طرد سفير الكيان وتطهير الوطن من رجسه، رافضين التطبيع، ليس فقط لفظياً، بل ممارسة وسلوكاً، إذ لم يستطع لا الكيان ولا الموقف الحكومي الرسمي إقناع المواطن بإمكانية التعايش، أو التعامل مع الصهاينة في أي مجال، برغم وجود بعض الانتهاكات المدعومة من الحكومة في مجالات لا يملك فيها المواطن قراراً.

ومن هنا وبعد هذا الشرح المبسط من البديهي أن يتحرك الشارع الأردني وبهذه القوة لنصرة الأهل في فلسطين، سواء بالمساعدات وبكل أشكالها، أو بالوقفات والاعتصامات والتي يرتقي سقف مطالبها إلى طلب فتح الحدود من أجل المشاركة فعلياً بالدفاع عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن الشعب الأعزل وعن أعراض حرائرنا هناك.

ونحن كجزء من هذا الشعب أولاً، بصفتنا الحزبية كحزب طليعي، وبصفتنا نحن رابطة المرأة الأردنية التي هي هيئة ممثلة للقطاع النسوي في الحزب، حزب الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني، ومن خلال رؤيتنا المبدئية التي نناضل من أجلها وهي السعي للوصول لأردن وطني ديمقراطي وصولاً إلى الاشتراكية، كذلك ومن أجل استرداد الحقوق الوطنية التحررية لشعبنا الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير

المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني، فمن البديهي أن نكون أول المبادرين وفي مقدمة المتواجدين في الساحات مستنهضين الشعب للاستمرار إلى أن تتحقق مطالب الشعب بإلغاء كل معاهدات العار وفك الارتهانات، بل واتخاذ خطوة متقدمة بالدفاع الحقيقي والاشتباك مع هذا العدو الذي لا يفهم إلّا منطق القوة.

وكما ذكرت آنفاً بأننا هيئة نسوية حزبية، بفكر طليعي نؤمن بنديتنا مع أشقائنا الذكور، فنحن كنا دوماً في مقدمة الحراكات وشريكات بكل الوقفات ونحمل ذات المطالب، بل اننا بادرنا أكثر من مرة إلى تنظيم الحراكات الشبابية والشعبية، ولربما، وإن كان هناك خصوصية لنضال المرأة في مجتمع محافظ كالمجتمع الأردني، إلّا أن الأحداث الأخيرة في فلسطين الحبيبة وقطاع غزة، ساهمت بتعزيز التواجد النسوي ليس كمجرد تعاطف، بل لقناعتنا بوحدة الحال مع الشقيقات الفلسطينيات، وإحساسنا العميق بكل ما تعرضن له من أشكال الإبادة والقتل الممنهج والتنكيل المقصود، والذي بلغ حد الاغتصابات، ولم يعد يخفى على أحد أن النساء والأطفال هما الفئتان الأساسيتان المستهدفتان في حرب الإبادة هذه، سعياً لقتل المستقبل الفلسطيني وكذلك استشعاراً للمخاطر التي تحدق بوطننا الأردني وبنا كنساء أردنيات إن لم نقف بوجه هذا الطغيان، وإدراكاً منا اننا أساس المجتمع واننا دينمو الحياة، كان ضرورياً أيضاً ان نكون دعامات الحراك الشعبي جزءاً منه.

ندرك جيداً ان كل ما قُدِمَ قليلٌ، لكننا سنمضي قدماً ولن نتوقف حتى تتغير سياسة حكومتنا ويكون لنا جميعاً دوراً حقيقياً في وقف هذه الإبادة، وأيضاً سنعمل جاهدين، نحن وكل القوى التقدمية العربية على استنهاض شعوبنا العربية الحية في كل أرجاء العالم العربي لرفض الخنوع والتبعية والصمت المعيب والمواقف المخزية لأنظمة الذل والعار.

ونعاهد الأهل في فلسطين أن لا نتراجع ولا نتوقف إلّا بوقف هذه الإبادة وتحقيق كل مطالب المقاومة، وإننا لمنتصرون.

بقلم: موريس نهرا

كاتب وباحث، رئيس جمعية الصداقة اللبنانية - الكوبية

شعوب أميركا اللاتينية وحكوماتها اليسارية تتضامن مع غزة

تخوض شعوب أميركا اللاتينية وقواها التحرّرية صراعاً متواصلاً لتحرير أوطانها والخلاص من الفقر والظلم الاجتماعي. وقد تصاعد نضالها وانتفاضاتها في القرن التاسع عشر ضد سيطرة الاستعمار الإسباني.

ومع إضعافه وتراجعه، خصوصاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى الآن، واجهت هذه الشعوب مطامع الولايات المتحدة الأميركية، وهي الدولة الأكبر والأقوى في القارة الأميركية، مستخدمةً جميع الوسائل لإحلال سيطرتها محل السيطرة الإسبانية، لإطلاق يد شركاتها الرأسمالية الاحتكارية مع بلوغها مرحلة الإمبريالية، في نهب ثروات تلك البلدان واستغلال ثمرة عمل شعوبها.

لكن فرض سيطرة أميركا الشمالية، وإقامة أنظمة وسلطات خاضعة لها وقامعة لشعوبها، بما في ذلك فرض ديكتاتوريات بانقلابات عسكرية، وسَجن واغتيال عشرات ومئات آلاف المناضلين، قد تؤخّر انتصار تلك الشعوب، لكن لا تزيل الحاجة الموضوعية لتحرير أوطانها وتحرُّر شعوبها من الفقر والعوز والبؤس. لذلك لم يتوقّف المسار النضالي التحرري لإنهاء كابوس السيطرة الخارجية. ومن أبرز رموز هذه المسيرة النضالية سيمون بوليفار قائد هذه المسيرة في كولومبيا وفنزويلا وبوليفيا وبنما والبيرو. وقد استلهم هوغو تشافيز فكر ومسيرة سيمون بوليفار النضالية في رسم سياسته وطنياً وفي المدى الأميركي اللاتيني.. وخوسيه مارتي المفكّر والقائد الكوبي الشهيد، وإميليانو زاباتا في المكسيك، وساندينو في نيكاراغوا، وفارابوندو مارتي في السلفادور، وغيرهم. وكان نضال هذه الشعوب وقواها التحررية واليسارية موجّهاً ضد سيطرة الولايات المتحدة التي كانت تعتبر أميركا اللاتينية حديقة خلفية لها. وقد عبّرت كوبا، بانتصار ثورتها وصمودها، عن مشاعر وحلم شعوب تلك القارة في الحرّية، وأصبحت بقيادة فيديل كاسترو ورفاقه مثالاً يعزّز ثقة هذه الشعوب بالقدرة على الانتصار.

ولم تستطع أساليب واشنطن في القمع والضغوط والتدخّلات العدوانية كما جرى مثلاً في انقلاب عسكري ضد سلطة رئيس تشيلي سلفادور الليندي عام ١٩٧٣ وغيره في بلدانٍ أخرى، فقد عجزت الولايات المتحدة عن القضاء على إرادة الشعب. فها هي تشيلي اليوم في موقف وطني مستقل عن التبعية للولايات المتحدة، وهي مع مجموعة دوَل مستقلة أيضاً، مثل المكسيك وهندوراس والسلفادور والأوروغواي، مع نضال شعب

فلسطين وحقوقه المشروعة ومع أهل غزة وضد حرب الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني. ووصلت الحكومات اليسارية بدءاً من كوبا باكراً، ثم فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا وكولومبيا والبرازيل، إلى طرد سفراء الكيان الصهيوني وقطع أو تجميد العلاقات الدبلوماسية معه، والتنديد بإجرامه الوحشي ضد أهل وأطفال غزة وقضية فلسطين، حتى الطفل الذي لا يُقتَل بالقصف والتدمير يموت جوعاً. ومواقف هذه الدول البعيدة جغرافياً متقدّمة على معظم السلطات العربية. إنّ الدافع الأساسي لمواقف تلك الشعوب وقواها التحررية وسلطاتها اليسارية هو أحقية نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وبناء دولته الوطنية المستقلة. ويرتبط ذلك أيضاً بالشعور الوطني والإنساني والأخلاقي، وبما واجهته شعوب تلك البلدان اللاتينية وقواها التحرّرية من معاناةٍ قاسية ضد السيطرة الإمبريالية وأدواتها الصهيونية وأتباعها المحلّيين، والتي لم تتوقّف مخططاتها العدائية ضد هذه الحكومات المستقلّة واليسارية؛ فتقوم بدعم القوى الرجعية وأتباع واشنطن في هذه البلدان وغيرها، وبالتدخّل في شؤونها الداخلية.. ومثالٌ على ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأميركي المُدان والمفروض على كوبا منذ ٦٣ سنة، وكذلك العقوبات والضغوط على فنزويلا وغيرها. وبالأمس القريب قامت مخابرات واشنطن المركزية بانقلاب على رئيس البيرو الماركسي المنتخَب من الشعب.

وتجد تلك الشعوب وقواها اليسارية والتحررية أنها تواجه عدوّاً مشتركاً شرساً مع باقي الشعوب أيضاً ومنها الشعب الفلسطيني، وألا هو العدوّ الإمبريالي والكيان الصهيوني والشبكات الصهيونية التي هي في خدمته. فالتضامن مع فلسطين وبين الشعوب هو أمرٌ طبيعيّ. وإنّ تباعد المسافات جغرافياً لا يباعد بين قضايا ومصالح الشعوب، ونضالها ضدّ العدوّ الإمبريالي المشترك ومن أجل تحرُّرها الوطني والاجتماعي واحترام حقّها وإرادتها في اختيار طريق تطوّرها.

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

أبعاد الحضور العسكري الفرنسي في البحر الأحمر

كثفت فرنسا حضورها العسكري في البحر الأحمر خلال الفترة الماضية، وأعلنت باريس عن التصدي لمسيرات وصواريخ من اليمن بواسطة الفرقاطة "لانغدوك" (المضادة للغواصات) التي تعمل في البحر الأحمر وإلى جانبها تعمل الفرقاطة "الألزاس" ذات القدرات الدفاعية الجوية، كان آخرها عملية تصد معلنة في ٢١ مارس ٢٠٢٤.

فرنسا دولة استعمارية عريقة، وصاحبة النفوذ الإمبريالي الأكبر في الشام وشمال وغرب إفريقيا، وكان لها مستعمرة في القرن الإفريقي هي جيبوتي، ولطالما كانت المنافس الأول لبريطانيا في البحر الأحمر إبان الاستعمار القديم، ولدى فرنسا عدد كبير من القواعد العسكرية في العالم، في إفريقيا ومنطقة الخليج وأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ.

حضور فرنسا الراهن في البحر الأحمر، مرتبط باستراتيجيتها البحرية العامة، فهي تنظر باهتمام إلى منطقة الخليج والبحر الأحمر، وتقوم بمناورات دورية مع مصر على ساحل البحر الأحمر، وذلك لأهمية منطقة الخليج ذاتها، ولأهمية اليمن جيو سياسياً واقتصادياً إذ تعمل "توتال" الفرنسية للغاز في اليمن.

وتكثف فرنسا وجودها العسكري لأهمية المنطقة الجيو - سياسية لكونها مدخلاً للمحيط الهندي، إذ تمتلك فرنسا مصالح وبقايا نفوذ في المحيط الهندي في دول "الهند الصينية" التي كانت مستعمرات فرنسية سابقاً، وهي عضو في رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، ويقطن فيها ما يقرب من مليون مواطن فرنسي، وتتنامى بسرعة كبيرة العلاقات الفرنسية مع دولة الهند بصورة خاصة.

تخشى فرنسا حالياً من تطور البحرية الصينية في تلك المنطقة لهذا تعزز حضورها في مدخل المحيط الهندي، ووجدت في التطورات في البحر الأحمر المرتبطة بطوفان الأقصى فرصة لتوطيد وجودها العسكري في المنطقة.

الحضور الفرنسي مستقل عن التحالف الأميركي البريطاني المسمى "تحالف الازدهار" إذ أن لفرنسا مصالحها الخاصة في الحضور حتى لو لم تتواجد الولايات المتحدة، وميدانياً تنسق فرنسا مع القوات الأميركية والبريطانية ضد القوات المسلحة اليمنية-صنعاء ضمن مفهوم "العمل المشترك".

تعد بحرية فرنسا طرفاً في البعثة الأوروبية في البحر الأحمر "أسبيدس"، إلّا أنها تخضع

للقيادة الوطنية الفرنسية لا الأوروبية.

البحرية الفرنسية في البحر الأحمر

في مطلع يناير ٢٠٢٤، قال الجيش الفرنسي إن سفينة حربية فرنسية ثانية وصلت إلى منطقة البحر الأحمر في إطار الجهود لضمان حرية الملاحة -حد زعمه-، وتقوم القوات الفرنسية بدوريات في البحر الأحمر، إلى جانب التحالف الأميركي البريطاني، وكانت قد حددت فرنسا مهمتها "بمرافقة السفن المرتبطة بفرنسا طوال عبورها، وحمايتها من الهجمات"، وأن هذه الدوريات تتم بالتنسيق مع عملية حراسة الازدهار ولكن دون خضوع للشريك الأميركي. بحسب الأميرال الفرنسي إيمانويل سلارز، القائد المشترك للقوات الفرنسية في المنطقة. التركيز على الاحتفاظ بالقيادة المستقلة للبحرية الفرنسية يعكس رغبة باريس في الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي، ما يتيح لها رعاية ما تعدها "مصالحها الوطنية"، ويمنحها قدرة على الاستجابة بمرونة للتحديات الإقليمية دون الانحياز بشكل صارم لسياسات أو استراتيجيات الولايات المتحدة وبريطانيا، ومثال على ذلك علاقتها مع الصين وموقفها من الصراع في بحر الصين الجنوبي إذ تقدم نفسها بصورة مختلفة عن أميركا والاتحاد الأوروبي.

بحسب التصريحات الفرنسية، فمهمتها لا تشمل توجيه ضربات عسكرية إلى اليمن، وكان قد قال الرئيس الفرنسي ماكرون إن فرنسا لم تشارك في الضربات التي تقودها الولايات المتحدة لأنها تريد تجنب تصعيد إقليمي.

الاهتمامات البحرية الفرنسية

تعد فرنسا أبرز الدول الأوروبية التي لها مصالح إقليمية في منطقة المحيط الهندي في ما كانت تعرف بدول "الهند الصينية" مستعمراتها السابقة، تعد باريس أن المنطقة المذكورة حيوية بالنسبة إليها، حيث إن ١,٥ مليون مواطن فرنسي يعيشون فيها (كاليدونيا الجديدة، بولينيزيا الفرنسية، جزيرة لا ريونيون ...) كما أن ٩٣٪ من المنطقة الاقتصادية الفرنسية الخالصة تقع فيها، وهو ما يجعلها أكثر اهتماماً بالبحر الأحمر كممر إستراتيجي.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

كيف عهدت أوروبا إلى أفريقيا بحراسة الحدود

الاتحاد الأوروبي يُعسكِر حدود أفريقيا الداخلية ليكبح الهجرة مُهملاً حقوق الإنسان

(تقرير صحافي)
اندريا بوبوفيشى
المصدر: IN THESE TIMES في يوليو ٢٠٢٣

عندما وصلت كورنيليا ايرنست مع وفدها إلى محطة روسو الحدودية في يوم حار من أيام فبراير [٢٠٢٣]، لم يشد انتباههم السوق الحرفي الصاخب ولا الدخان الكثيف من الشاحنات التي تنتظر العبور ولا الزواحف الملونة التي تتمايل في نهر السنغال، ولكن الحقيبة السوداء الرفيعة على الطاولة أمام رئيس المحطة، عندما فتح الموظف الحقيبة كاشفاً بفخر عن عشرات من الأسلاك مرتبة بشكل دقيق بجانب جهاز لوحي، امتلأت الغرفة بالشهقات.

ترجمة: يوسف شوقي
باحث من مصر. مهتم بعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي.

إنه جهاز استخراج المعلومات الجنائية (UFED) قادر على استرجاع سجل المكالمات والصور وتتبع مواقع الجي بي اس ورسائل الواتساب من أي جوال صنعته شركة "سيليبرايت الإسرائيلية" المعروفة ببرامج اختراق الهواتف. يتم تسويق الـ UFED بشكل أساسي لهيئات تنفيذ القانون الدولية متضمنة الـ FBI لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات. في السنوات الأخيرة اكتسب الجهاز سمعة سيئة بعد أن استخدمته بلدان كنيجيريا وغيرها من البلدان للاستيلاء على معلومات من هواتف المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحافيين.

والآن وجد الـ UFED طريقه إلى حراس الحدود المتمركزين في المعبر بين روسو والسنغال وروسو وموريتانيا؛ مدينتان تحملان نفس الاسم تقعان على النهر المتعرج الذي يشق البلدين ويمثلان نقطة طريق هامة على المسار البري للهجرة إلى شمال أفريقيا. إن تلك التكنولوجيا في روسو لا تستخدم للإمساك بمهربي المخدرات أو المسلحين ولكن لتتبع سكان غرب أفريقيا المُشتبه في محاولتهم للهجرة إلى أوروبا. والـ UFED مجرد أداة واحدة في ترسانة أكبر من التكنولوجيات المتطورة المستخدمة لتنظيم الحركة في المنطقة والتي تعرفها ايرنست كلها بفضل تكنوقراط الاتحاد الأوروبي الذين تعمل معهم.

كعضو ألماني في البرلمان الأوروبي، تركت ايرنست بروكسل للشروع في مهمة كشف عن الحقائق في غرب أفريقيا مصحوبة بنظيرها الهولندي تينيك استريك وفريق من المساعدين. كأعضاء في الأحزاب

اليسارية والخضراء في البرلمان، كانا ايرنست واستريك من ضمن الأقلية القلقة بأن سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة تهدد بتآكل مبادئ الاتحاد الأوروبي - بشكل خاص الاحترام المُعلن لحقوق الإنسان الأساسية داخل وخارج أوروبا.

إن محطة روسو كانت جزءاً من تلك السياسات، مستضيفة فرع أُفتُتِح مؤخراً من فروع الشعبة الوطنية لمحاربة الاتجار بالمهاجرين والممارسات المرتبطة بذلك (DNLT) وهي شراكة تنفيذية بين السنغال والاتحاد الأوروبي لتدريب وتجهيز شرطة الحدود السنغالية على أمل وقف الهجرة إلى أوروبا قبل حتى أن يقترب المهاجرون من الحدود. وبفضل أموال دافعي الضرائب في الاتحاد الأوروبي، قد أنشأت السنغال على الأقل تسعة مراكز حدودية وأربعة فروع DNLT إقليمية منذ العام ٢٠١٨ مدعومة بتكنولوجيا مراقبة واختراق والتي بجانب الحقيبة السوداء تشتمل على كشف البصمات وبرامج التعرف على الوجوه والدرونز وسيرفارات رقمية ونظارات رؤية ليلية والكثير الكثير. (قال متحدث المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي إن فروع الـ DNLT قد أنشأتها السنغال وقد مول الاتحاد الأوروبي فقط معداتهم وتدريبهم).

أعربت ايرنست عن قلقها من أن تلك الأدوات يمكنها انتهاك الحقوق الأساسية للناس المتنقلين. وقد ذكرت ان الموظفين السنغاليين بدوا "متحمسين للغاية اتجاه المعدات التي استلموها وكيف انها تساعد على تتبع البشر ومراقبتهم" مما أثار قلقها حول الكيفية التي يمكن أن تستخدم بها تلك التقنية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: حسن بدوي
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

رؤية الحزب الشيوعي المصري للإنقاذ الاقتصادي والتنمية

(ضرورات التحول من التبعية إلى الاستقلال)

منذ خمسين عاماً تغيرت السياسة الاقتصادية المصرية، باتجاه التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ضمن استراتيجية شاملة في ذات الاتجاه، وقد تسارع تطبيق هذه السياسة خلال السنوات الثماني الأخيرة، مواصلة تصفية القطاع العام، وإفساح المجال كاملاً للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بلا ضوابط أو تحديد أولويات، وانسحاب الدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهيمنة النشاط الريعي والخدمي والمضاربات في الأراضي والعقارات والمال وتضخم الاستيراد وتقليص النشاط الإنتاجي، مما أدى إلى فوضى في النشاط الاقتصادي والسوق معاً، ونمو الممارسات الاحتكارية والفساد، وتزايد البطالة والتضخم، وتضاعف الديون المحلية والخارجية، واستنزاف الموارد الدولارية في عمليات الاستيراد غير الرشيد، وفي سداد أقساط وفوائد الديون، وظهرت بوضوح هشاشة الاقتصاد المصري في فترات الأزمات الإقليمية والعالمية الطارئة، حيث بدا عاجزاً عن تحمل تلك الصدمات.

وفي مواجهة ذلك كان الحزب الشيوعي المصري يطرح رؤية بديلة للسياسة الاقتصادية الكلية، تنقذ الاقتصاد من أزمته الخانقة، وتسير به في طريق التنمية الشاملة المستدامة، كمقدمة ضرورية لتحوله من التبعية إلى الاستقلال..

وتتمركز رؤية الحزب الشيوعي المصري بشأن الإنقاذ الاقتصادي والتنمية حول محورين مترابطين ومتوازيين، الأول هو محور السياسات المالية والنقدية، والذي يعزز إصلاحه توفير الموارد اللازمة للسير في تنفيذ المحور الثاني، وهو الاستثمارات العامة والخاصة والتعاونيات ودور الدولة، كما يعزز إمكانيات السير في طريق العدالة الاجتماعية، والتي بدورها تحفز الاستثمار الإنتاجي. وفي ما يلي عرض الخطوط العامة العاجلة لتلك الرؤية في كلا المحورين:

أولاً- محور السياسات المالية والنقدية:

١- ضم كل الهيئات الاقتصادية وما تملكه من أصول إلى الموازنة العامة للدولة، وضم صناديقها الخاصة إلى الموازنة بشكل كامل كحساب خاص، لترشيد قرارها وإنفاقها وإحكام الرقابة عليها من خلال وحدة الموازنة.

٢- التوقف عن الاقتراض بشروط صندوق النقد الدولي، التي ثبت أن نتائجها كارثية اقتصادياً واجتماعياً، ويساعد على تنفيذ ذلك وجود أقطاب عالمية متعددة اقتصادياً يمكن التعامل معها وفق مبدأ التعاون غير

المشروط سياسياً و»المنفعة المتبادلة».
٣- إيقاف وتأجيل المشروعات التي ليس لها أولوية اقتصادية واجتماعية وتنفيذ المشروعات القادرة على توليد الدخل مباشرة وتقديم قيمة مضافة للإنتاج السلعي والخدمات الأساسية.
٤- وضع سقف محدد للاقتراض المحلي والخارجي، وسقف آخر لخدمة الدين، يتوافق مع تطورات الناتج القومي الإجمالي وضرورات الإنفاق العام التنموي، واستخدام التمويل الأجنبي في المشروعات الاستثمارية التكنولوجية والبنية الأساسية الضرورية والمتطورة، وفق ضوابط تحترم قواعد المنافسة، وتمنع الاحتكار.
٥- خطة تقشف حكومي تتضمن وقف كل أوجه الإسراف، وذلك بدمج وزارات لتقليل عددها الذي يبلغ ٣٤ وزارة، وهو ضعف العدد في كل من أميركا وفرنسا واليابان، ووقف الإنفاق على القصور والمؤتمرات، وتقليص وظائف الإدارة العليا، وإلغاء معظم وظائف المستشارين، وتجميد شراء السيارات الحكومية، وتجميد إعادة تأسيس مكاتب الإدارة العليا، وغيرها من أشكال الترف الحكومي.
٦- وقف استيراد السلع غير الضرورية كالسيارات الفارهة وغيرها من سلع الرفاهية الاستهلاكية.
٧- فرض حد أقصى للأجور بكل مشتملاتها في الجهات الحكومية والقطاع العام، لا يتجاوز ١٥ مثل الحد الأدنى للأجر.
٨- التعامل الحذر مع رفع سعر الفائدة، تلافياً لتحميل الموازنة العامة بمزيد من الأعباء، ولتشجيع المستثمرين الجادين، وعدم دفع الاقتصاد إلى المزيد من الركود.
٩- فرض ضريبة تصاعدية على الثروات تصل إلى ٥٠٪، وعدم إعفاء أي قطاعات منها واعتبار التهرب منها جريمة عظمى (تلك الضريبة الآن ٢٥٪ كحد أقصى، رغم أنها تتراوح في الدول الرأسمالية الكبرى بين ٤٥٪ و٦٥٪ بما في ذلك أميركا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي).

لمتابعة القراءة اضغط هنا

خلق وظيفة مقابل قتل مئات الوظائف

بقلم: أحمد ديركي (*)

يعج عالم اليوم بالأخبار العاجلة والأحداث الدامية والحروب والصراعات المنتشرة، تقريباً، في كافة بقاع العالم، حتى في أطراف القارة الأوروبية. مقابل كل هذه الأخبار الصاخبة هناك أخبار صاخبة، وشبه يومية، بعيدة من تلك المتعلقة بالحروب، وهي أخبار تتعلق بالتطور التكنولوجي والتقني الذي تشهده البشرية. على الرغم من عدم الربط بين نمطي الأخبار المذكورين إلا أنهما مرتبطان بشكل وثيق جداً. فحروب اليوم تخاض ضمن دائرة استخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة.

نشهد اليوم تطوراً غير مسبوق في تاريخ البشرية من حيث تسارع التقدم التقني والتكنولوجي. ومن يتتبع تاريخ الاختراعات خلال تاريخ البشرية يمكنه أن يرى مدى سرعة هذا التسارع. قد يكون أحد أبرز العوامل المسببة لهذا التسارع الذي نشهده، هو الاستثمارات الضخمة في حقول بعض العلوم، التي تخدم تطوير وسائل الإنتاج، من أجل تخفيض كلفة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وهذا ما يمكن اعتباره أحد أبرز الركائز الأساسية في نمط الإنتاج الرأسمالي.

من ضمن الحقول التي تضخ بها مليارات الدولارات لتطويرها حقل الذكاء الاصطناعي. وهو حقل ليس بالجديد، فمنذ بدايات الثورة الصناعية وظهور المحرك البخاري، بدأ الاستثمار في تطوير الآلة لتحل مكان العامل. حيث أن قدرة الإنتاج الآلية أعلى من قدرة العامل، وتخفض من عدد العمال، وتخفيض عدد العمال يعني ارتفاع مستويات البطالة وتدني الأجر.. وبالمحصلة تنخفض كلفة الإنتاج وترتفع نسبة الأرباح. فظن العمَّال بداية أن المنافس الأول لهم الآلة فهاجموها وعملوا على تحطيمها. وعرفت في حينها هذه الحركة بحركة الـ "لودّية".

مع الفكر الماركسي ارتفعت مستويات الوعي لدى الطبقة العاملة وأصبح الأمر مختلفاً، فعدو العامل ليس الآلة، بل طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي، بكافة صيغه من مرحلة الرأسمالية المتوحشة وصولاً إلى صيغتها المعروفة اليوم بتسمية النيو ليبرالية، أو "العولمة"، فتغيرت أوجه النضال العمالي.

لم تتغير الأمور منذ تشكل نمط الإنتاج الرأسمالي، بصيغته المتوحشة ولغاية اليوم بصيغته المحدثة، وجلَّ ما تغير هو الشكل الذي يعمل به هذا النظام كي يتأقلم مع كافة التطورات التي تلحق به. مع الوقت تزايدت الاستثمارات في الآلة في سبيل الوصول إلى آلة "ذكية"، يمكنها أن تحل محل العامل وهذا ما يحدث تدريجياً من خلال الذكاء الاصطناعي. فالأمور أصبحت أكثر تبلوراً من خلال خضوعنا، بشكل تدريجي وقسري وادماني، على هذا الذكاء الاصطناعي الذي ما زلنا في بدايات تشكلاته. ومن أبسط الأمثلة على مدى خضوعنا له، مسألة الهواتف! ففي البدء كان الهاتف الأرضي، ومن ثم الجوال، واليوم أصبح الاسم المعتمد هو الهواتف الذكية! يتبلور "ذكاء" تلك الهواتف من خلال عدة عمليات أولها حفظ الأرقام وصولاً إلى حفظ المعلومات الشخصية والتنبؤ بما يمكن أن يُكتب وحفظ بصمة الأصبع والعين... فلنقم بمقارنة بسيطة مع فترة ما قبل "الهاتف الذكي" وفترة "الهاتف الذكي".

الكثير منا يذكر وجود عمَّال السنترالات إذا أردنا إجراء مكالمة خارجية، مهنة انقرضت مع تطور الهواتف وصولاً إلى مرحلة "الهاتف الذكي". أي أن هناك آلاف العمَّال الذين أصبحوا

خارج مستلزمات سوق العمل وحل مكانهم عدداً قليلاً من العمَّال في هذا الحقل المتعلق بالهواتف الذكية. طبعاً هنا نتحدث عن عدد الوظائف والعمَّال ما قبل الهاتف الذكي.

إنه حقل بسيط يمكن أن نتلمسه يومياً من دون أن نشعر به. فالهاتف الذكي أصبح، تقريباً، جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ولا يفارقنا إلّا خلال النوم!

وإذا أردنا أن نوسع الإطار قليلاً تصبح الأمور أكثر تخفياً ووضوحاً في الوقت نفسه. تخفياً من كثرة الاعتياد عليها حتى بتنا نراها وكأنها أمر بديهي لا بد من حدوثه، وللأسباب عينها تصبح أكثر وضوحاً إن تفكرنا بها. فلنذهب مثلاً إلى تذكر بعض المهن والوظائف التي انقرضت، ومنها على سبيل المثال، موظف المصاعد في الفنادق، ساعي البريد، إلخ.. الأمر لا يتعلق فقط بالوظائف والمهن التي انقرضت، بل يضاف إليها المهن المتوقع لها أن تنقرض مع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي. أيضاً على سبيل المثال لا الحصر مهنة الترجمة. فمع الترجمة الالكترونية عبر المواقع المتخصصة انخفض عدد المترجمين، ومع دخول سيارات القيادة الذاتية تدريجياً إلى الأسواق ينخفض عدد سائقي سيارات الأجرة تدريجياً... ومع دخول الروبوتات إلى المصانع، من مصانع السيارات وصولاً إلى مصانع الأحذية وغيرها من الصناعات ينخفض عدد العاملين بهذه المصانع، وصولاً إلى القطاعات التعليمية، وضمناً الجامعية حيث يوجد حالياً "جامعات" افتراضية لا تتعدى مساحتها مساحة شقة سكنية اعتيادية، طبعاً الأمر يعتمد على عدد الأساتذة.

(*) - كاتب وإعلامي

لمتابعة القراءة اضغط هنا

كيف يستغل النظام الرأسمالي العمل المنزلي غير المأجور؟

بيداء: مجموعة نساء اشتراكيات من شبه الجزيرة العربية يهدفون لخلق حالة من التغيير الايجابي في الحراك النسوي وإكمال النضال التحرري المناهض للرأسمالية.

عندما نعود للتحليل المادي التاريخي الذي انطلق منه فريدريك إنجلز في مؤلفه "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، نجده يقول إنّ التحول في أسلوب الإنتاج يؤثّر على شكل العلاقات بين الرجال والنساء، ويربط بذلك بروز الأسرة النووية (وهي الأسرة الأوليّة المكونة من الوالدين والأبناء) مع بروز اضطهاد النساء ربطاً مباشراً بقوله: "ترتكز العائلة المفردة الحديثة على استعباد الزوجة المنزليّ، سواءً أكانت تلك العبودية سافرةً أم مقنّعة، وليس المجتمع الحالي إلّا كتلة تتألف بوجه الحصر من عائلات مفردة هي بمثابة جزيئاتها".

وباستخدامه لمصطلح "العبودية المنزلية" يربط إنجلز وضع المرأة التبعي مع عملها المنزلي غير مدفوع الأجر، بوصفهما وجهين لعملة واحدة، حيث يعتبر النظام الرأسمالي المرأة والطفل من أدوات الإنتاج، وقد يدرّان مزيداً من الربح عندما يتم استغلالهم.

استغل النظام الرأسمالي هذه البنية الذكورية للأسرة والمجتمع وأعاد إنتاج العلاقات الهرمية والتمييز البنيوي المرتكز على الجنس والعرق والدين والطبقة الاجتماعية وتراتبيات أخرى، تضع البعض في موقع استغلال وتهميش وتمنح البعض امتيازات ووصول أفضل للفرص والموارد.

هنا همّشت الرأسمالية من دور العمل المنزلي، مستفيدة من قيمة عمل ربات البيوت لاستدامة عملية الإنتاج ومراكمة رأس المال، فتقوم المرأة العاملة في المنزل بإعادة شحن طاقة العامل حتى يتسنى له العمل في اليوم التالي، وتلعب دوراً إنتاجياً لعمّال المستقبل بلا مقابل.

ترى الناشطة النسوية الماركسية سيلفيا فيديريتشي في مقالها المعنوَن بـ "أجور مقابل الأعمال المنزلية"، أنّ النظام الرأسمالي عمل على اضطهاد النساء من خلال جانبين أساسيين، أولهما في جعل العمل المنزلي معطى طبيعياً مرتبطاً بالنساء فقط، وثانيهما في جعله عملاً نابعاً عن الحب، وتشير إلى أن النظام الرأسمالي لم يجعل العمل المنزلي "فرضاً" على النساء فحسب، بل دفع به ك "معطى طبيعي" لأجساد وشخصيات النساء، وبالتالي "حاجة داخلية" و"طموح" مكمّل لكيانهن، ويفترض أن يتطلّعن جميعاً للقيام به من دون مقابل، للتقليل من قيمته واعتباره من المسلمات.

وتُضيف فيديريتشي بأنّ هذه المنظومة تستمر من خلال تنشئة النساء على ذلك، وتربيتهنّ وتدريبهنّ على "الوداعة، والخنوع والاتكالية، والتضحية بالنفس ونكران الذات،

وحتى الاستمتاع بذلك".

وترى فيدريتشي أن تحويل العمل المنزلي إلى "عملٍ نابعٍ عن الحب" قد ساعد النظام الرأسمالي بطريقةٍ مباشرة بحيث ضمن كميةٍ هائلةٍ من العمل المجاني من دون أجرٍ تقريباً، وجعل المرأة بعيدةً كلّ البعد عن النضال ضده، تسعى بحماسٍ إلى إنجازه بوصفه أفضل ما تقوم به في الحياة".

نظراً لذلك نلاحظ في مجتمعاتنا اليوم أن مصطلح "ربة منزل" كلمة مرادفة للا عمل "البطالة" حيث يعتبر العمل المنزلي عملاً غير مقدّر، حتى لو اشتكت المرأة من التعب من أعمال المنزل وتربية ورعاية الأبناء، فإنها تقابَل بالقول إن هذه الأعمال تقوم بها كل النساء بشكل طبيعي فلمَ الشكوى؟ بل وتوصم بسوء التدبير والكسل!

وكذلك يندر التطرق إلى مسألة العلاقة بين العمل المنزلي غير المأجور وآثاره السلبية على صحة النساء الجسدية كآلام الظهر والمفاصل والقدمين نظراً لاستمرار الوقوف لفترات طويلة، بل وتتجاوز آثاره السلبية الصحة الجسدية لتشمل الصحة النفسية أيضاً.

فقد كشفت دراسة حول التبعات الصحية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل "حيث إمكانية استقلالية المرأة الاقتصادية أقل "عن ارتباط العمل المنزلي غير المأجور بالاكتئاب وبمستويات عالية من هرمونات القلق، حيث تؤثر على الاستجابة السيئة للأجسام المضادة وبالتالي احتمالية أكبر للإصابة بالأمراض المزمنة، بل ويطال تأثيره على وضع المرأة الاجتماعي، فالعزلة المنزلية تحرم المرأة من خوض التجارب الإنسانية ومشاركة الأفكار والأحداث مما ينعكس سلباً على خبرتها وتوسيع مداركها وزيادة معرفتها، وتُحرم أيضاً من ما يسمى في علم النفس بـ (الإشباع الوظيفي) وهي حالة عاطفية ناجمة عن استحسان المرء لوظيفته المرتبطة بإنجازاته الملاحظَة والمقدّرة والمأجورة، على عكس العمل المنزلي، لتنعكس بشكل ايجابي على مدى رضاه عن نفسه، وكذلك ما يوفره هذا العمل من استقلال مادي وعيش آمن وحياة مطمئنة، وإقامة علاقات اجتماعية متينة وصداقات حميمة تقدم الدعم العاطفي والمشورة.

الكويت: مئة عام من الانتخابات

الانتخابات النيابية الأخيرة، التي شهدتها الكويت في الرابع من أبريل الجاري هي الانتخابات النيابية العامة الحادية والعشرون لمجلس الأمة في العهد الدستوري منذ العام ١٩٦٣، ولكنها في الوقت ذاته هي الانتخابات السادسة والعشرون خلال ما يزيد عن القرن بقليل لانتخاب مجالس استشارية وتأسيسية ونيابية منذ العام ١٩٢١، عندما تمّ اختيار وليس انتخاب أعضاء أول مجلس شورى برئاسة حمد الصقر.

وعرفت الكويت خلال تاريخها الانتخابي العديد من الأنظمة الانتخابية، إذ تم انتخاب مجلسي الأمة التشريعيين الأول والثاني في يونيو ثم في ديسمبر من العام ١٩٣٨ وفق نظام الدائرة الانتخابية الواحدة لمدينة الكويت داخل سورها الثالث المشيّد في العام ١٩٢٠، قبل أن يتم حلهما ويعتقل أقطابهما ويعدم بعض أنصار المجلس في مارس ١٩٣٩.

عشر دوائر انتخابية
الهدف
جريدة أسبوعية عربية جامعة

نظام الدوائر العشر

أما انتخابات المجلس التأسيسي المختص

بوضع دستور للبلاد بعد الاستقلال، التي جرت في ١٩٦٢ فقد تمت على أساس تقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية تنتخب كل منها عضوين للمجلس التأسيسي، الذي وضع دستور البلاد الحالي في نوفمبر ١٩٦٢، وكان برئاسة عبد اللطيف الثنيان أحد معتقلي حركة المجلس في ١٩٣٩.

وكذلك جرت وفق نظام الدوائر العشر، ولكن باختلاف أنّ كل دائرة تنتخب خمسة نواب، انتخابات مجلس الأمة الأول في ١٩٦٣، الذي ترأسه عبد العزيز الصقر وبعد استقالته تولى رئاسته سعود العبد الرزاق، وانتخابات مجلس الأمة الثاني في ١٩٦٧، الذي شهدت انتخاباته عمليات تزوير فجّة برئاسة خالد الغنيم، وانتخابات مجلسي الأمة الثالث في ١٩٧١ والرابع في ١٩٧٥.

مناورات تعطيل الدستور والحياة الانتخابية

وتعرّض النظام الانتخابي للتغيير في أعقاب الانقلاب الأول على الدستور في ١٩٧٦ عندما قامت الحكومة منفردة عام ١٩٨٠ في غياب مجلس الأمة بتغيير النظام الانتخابي، بحيث تم تفتيت الدوائر الانتخابية العشر الكبيرة نسبياً إلى خمس وعشرين دائرة صغيرة تنتخب كل منها نائبين فقط بدلاً من خمسة، وأفسح ذلك النظام الانتخابي المجال أمام تنامي ظواهر سلبية كان أبرزها تنظيم الانتخابات الفرعية الطائفية والقبلية السابقة للانتخابات النيابية، وجرت وفق ذلك النظام انتخابات مجلس الأمة الخامس في العام ١٩٨١ بعد عودة الحياة الدستورية والنيابية، وقد ترأس ذلك المجلس محمد العدساني، الذي غابت عنه غالبية نواب المعارضة الوطنية بزعامة د. أحمد الخطيب، وكذلك جرت وفق ذلك النظام انتخابات مجلس الأمة السادس في العام ١٩٨٥، الذي ترأسه أحمد السعدون، قبل تعطيل ذلك المجلس عبر الانقلاب مرة أخرى على الدستور في العام ١٩٨٦، إلى أن برزت في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ حركة جماهيرية واسعة للمطالبة بعودة الدستور والحياة النيابية اشتهرت باسم «دواوين الاثنين»، فقامت السلطة بإجراء حوار شكلي واستحدثت في صيف العام ١٩٩٠ مجلساً استشارياً خارج الأطر الدستورية اسمته «المجلس الوطني»، وشهدت انتخابات ذلك المجلس حملة مقاطعة واسعة، وذلك قبيل غزو النظام العراقي السابق للكويت واحتلالها في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

فيديو العدد

لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب اضغط هنا